### أكد أنها لا تحدد بوضوح المحاذير التي يجب على الناشر مراعاتها

# الفضل: إلغاء الرقابة المسبقة يحمي الإبداعات الفكرية والأدبية داخل البلاد

أحمد الفضل

قال النائب أحمد الفضل إن اقتراح تعديل قانون المطبوعات الذي تقدم به مع عدد من النواب يهدف إلى إيجاد آلية واضحة يعمل في إطارها الناشر وتحد من دور الرقيب والتوجه نحو توفير الحماية للإبداعات الفكرية والأدبية داخل البلاد.

وأوضح الفضل في تصريح للتلفزيون المجلس أن الرقابة على النشر في الكويت تخضع لمعايير فضفاضة ولا تحدد بوضوح المحاذير التي يجب على الناشر مراعاتها.

وبين أن التعديل يقضي بإلغاء منع النشر والاتجاه لوضع قواعد يلتزم بها الناشر، وفي حال عدم الالتزام بها تقوم الجهة المعنية برفع قضية أمام المحاكم ليكون القضاء هو الفيصل بين المتخاصمين.

وكشف أنه قد تم التفاهم مع الوزير المعني حول هذا التعديل في دور الانعقاد الماضي ومطالبته بمشاركة إيجابية من الحكومة حتى يتم إقرار التعديل في دور الانعقاد المقبل.

### أكد أنه تواصل معه بخصوص الظلم الواقع عليهم

# الحجرف: الروضان وعد بحل قضية العاملين في «المشاريع الصغيرة»

مبارك الحجرف

قال عضو مجلس الامة النائب مبارك الحجرف عن وزير التجارة خالد الروضان وعده بحل قضية العاملين في «صندوق المشاريع الصغيرة».

وقال الحجرف: تواصلت مع وزير التجارة خالد الروضان بخصوص الظلم الواقع على العاملين في الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ووعدني الوزير بحل هذا الموضوع في أسرع وقت».

واضاف: «نحن بانتظار وعد الوزير ورفع الظلم البين الواقع عليهم».

# نقابة «البترول الوطنية» تهنئ بتعافي صاحب السمو الأمير

محمد الشمري

تقدم نائب رئيس نقابة عمال شركة البترول الوطنية الكويتية محمد الشمري بالإصالة عن نفسه ونيابة عن زملائه أعضاء مجلس الإدارة بخالص التهنئة للشعب الكويتي عامة وموظفي شركة البترول الوطنية الكويتية خاصة بتعافي صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد من العارض الصحي وبعد اجراء الفحوصات الطبية المعتادة بفضل من الله ونعمته.

وتمنى الشمري لسموه موفور الصحة والعافية وأن يحفظه ويديمه سندا وذخرا للوطن العزيز وأبنائه الكرام وراعيا لمسيرته ونهضته لتحقيق المزيد من التطلعات نحو التقدم والازدهار.

وفي الختام دعا الشمري -الله جل وعلا- بأن يحفظ للكويت اميرها ويديم عليه موفور الصحة ودوام العافية.

### قراءة في جلسة مجلس الأمة التكميلية المنعقدة في 6 مارس 2019

# المجلس وافق على المداولة الأولى لـ «تنظيم بيع واستيراد المنتجات الغذائية وإنشاء المختبرات»

مجلس الأمة

عقد مجلس الأمة جلسته التكميلية في 6 مارس 2019، وافق خلالها على المداولة الأولى على تعديل المادتين 51 و70 من قانون العمل في القطاع الأهلي، واقتراحات بقانون في شأن تنظيم بيع واستيراد المنتجات الغذائية وإنشاء المختبرات في المداولة الأولى. وفيما يلي تفاصيل الجلسة التكميلية:

#### طلبات المناقشة

وافق المجلس على توصية بتكليف وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري تشكيل لجنة تحقيق في قضية التزوير في بدل الإيجار على أن تقدم تقريرًا بهذا الشأن خلال شهرين.

وناقش المجلس خلال الجلسة الطلب النيابي بتخصيص ساعتين بشأن عزوف الشباب عن التقدم للتخصيص في آخر مشاريع الرعاية السكنية وتبني مقترح إنشاء مدينة مركزية جديدة للمساهمة في معالجة الأزمة الإسكانية.

ودعا نواب الحكومة إلى معالجة أسباب عزوف المواطنين عن التقدم لبعض مشاريع الرعاية السكنية، مؤكدين أن السبب الرئيس للعزوف يكمن في ضعف شبكة الخدمات، مطالبين بزيادة عوامل الجذب لتلك المشاريع.

وأكدوا أن قضية الإسكان من أكبر المشاكل التي يواجهها الشباب من دون وضع حلول ناجعة لها، مشيرين إلى أن عدد الطلبات الإسكانية بلغت 130 ألفا، وأنه من المتوقع أن يصل عددها إلى 416 ألفا.

#### حق الاطلاع

وافق المجلس على طلب نيابي بإعادة تقرير في شأن «حق الاطلاع على المعلومات» إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية لمزيد من الدراسة؛ حيث وافق على طلب سحب التقرير 23 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 39 عضوًا.

وخلال مناقشة التقرير أبدى نواب العديد من الملاحظات على القانون وأشاروا إلى وجود تناقض يتعلق بحصر الاطلاع بتوافر المصلحة أو الصفة فيما ينص القانون ذاته على حق الكل في الاطلاع على المعلومات.

وطالبوا بضرورة تحديد ما هو سري ومحظور مؤكدين أن الشفافية تتطلب اطلاع الجميع على المعلومات دون تفويض من الحكومة.

وشدد نواب على أهمية الأخذ بعين الاعتبار مطالب جمعيات المجتمع المدني باستقلالية القانون ومنح حق اللجوء للقضاء حال منع الأشخاص من الوصول إلى المعلومات.

وفي رده على ملاحظات النواب أكد رئيس اللجنة التشريعية النائب خالد الشطي أن كل ملاحظات النواب ستدرس مرة أخرى في اللجنة بهدف الوصول إلى تشريع متكامل وسد جميع الثغرات القانونية.

#### تنظيم بيع واستيراد المنتجات الغذائية

وافق المجلس على اقتراحات بقانون في شأن تنظيم بيع واستيراد المنتجات الغذائية وإنشاء المختبرات في المداولة الأولى بالإجماع.

وناقش المجلس التقرير الثاني عشر بعد المائة للجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل عن:

الاقتراح بقانون بشأن تنظيم بيع واستيراد المنتجات الغذائية الخاصة بالطاقة، والاقتراح بقانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم «112» لسنة 2013 بشأن إنشاء الهيئة العامة للغذاء والتغذية، والاقتراحين بقانونين في شأن إنشاء مختبرات بجميع المنافذ البرية والجوية والبحرية لفحص المواد الغذائية المستوردة من الخارج.

وخلال المناقشة قال مقرر اللجنة أسامة الشاهين إن فكرة القانون الأساسية تتمثل بتغليظ العقوبات على من يتاجر بالأغذية الفاسدة وحرمانهم من المشاركة في أي نشاط يتعلق بتجارة المواد الغذائية.

وطالب نواب خلال المناقشة بتشديد الرقابة على الأغذية وتغليظ العقوبات على التجار ومعاقبة المتسببين منهم في دخول الأغذية الفاسدة إلى البلاد.

وشددوا على دعم مجلس الأمة لأي تشريع يحافظ على صحة الناس ويحقق الأمن الغذائي، مؤكدين ضرورة تفعيل الهيئة العامة للغذاء، لافتين إلى وجود نقص في الخدمات وعدم وجود مختبرات حديثة ذات معايير دولية على الحدود والمنافذ لفحص الأغذية المستوردة.

وتعددت مطالب النواب في هذا الصدد بين مطالب بتوفير احتياجات هيئة الغذاء الفنية والبشرية لأداء دورها على أكمل وجه، ومطالب أخرى تتعلق بمراقبة الحاصلين على الضبطية القضائية كون بعضهم لا يطبق القانون تطبيقا سليمًا، ومنح القطاع الخاص دورًا أكبر في إنشاء المختبرات وتوظيف الكويتيين فيها.

#### العمل في القطاع الأهلي

وافق المجلس بالإجماع في المداولة الأولى على التقرير الثامن والثلاثين للجنة الشؤون الصحية والعمل في شأن اقتراحات بتعديل المادتين 51 و70 من قانون العمل في القطاع الأهلي.

وتضمنت المادة الأولى من مشروع القانون «يستبدل بنص الفقرة الأخيرة من المادة «51» وبنص المادة رقم «70» من القانون رقم «6» لسنة 2010 بشأن العمل في القطاع الأهلي النصان التاليان:

المادة رقم «51» الفقرة الأخيرة: على أن يستحق العامل مكافأة نهاية الخدمة كاملة عند انتهاء خدمته في الجهة التي يعمل بها على أن يكون انتهاء خدمته بعد تاريخ العمل بالقانون رقم «6» لسنة 2010 المشار إليه دون خصم المبالغ التي تحملتها هذه الجهة نظير اشتراك العامل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أثناء فترة عمله.

المادة رقم «70»: للعامل الحق في إجازة سنوية لا تقل عن خمسة وثلاثين يوم عمل مدفوعة الأجر على أن يستحق العامل إجازة عن السنة الأولى بعد قضائه ستة أشهر على الأقل في خدمة صاحب العمل.

ولا تحسب ضمن الإجازة السنوية ويوم الراحة الأسبوعي والإجازات الرسمية وأيام الإجازات المرضية الواقعة خلالها ويستحق العامل إجازة عن كسور السنة بنسبة ما قضاه منها في العمل ولو كانت السنة الأولى من الخدمة».

وقد جرى التصويت نداء بالاسم نظرًا لأن القانون يحتاج إلى أغلبية خاصة 33 صوتا للموافقة عليه لأنه يتضمن مواد ستطبق بأثر رجعي.

وأكد نواب خلال مناقشة التقرير أن هناك تعديلات أخرى يجب إدراجها تتمثل بحذف بعض الكلمات الواردة، وأن تكون مكافأة نهاية الخدمة مستحقة لكل عامل انتهت خدمته بعد قانون 2010.

وقالت وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل إن القانون يقضي بأن يكون صرف مكافأة نهاية الخدمة بأثر رجعي وبعض الشركات لا تعرف كيفية إمكانية صرف التعويض بهذا الشكل، مؤكدة أهمية مناقشة هذه الملاحظات داخل اللجنة.

ورد نواب بأن الموضوع تم بحثه مع الحكومة في دور الانعقاد الماضي وأنها أبدت موافقة على الموضوع وأيضا غرفة التجارة والصناعة واتحاد المصارف.

إلى ذلك سحب عدد من النواب التوصيات التي تقدموا بها بشأن القضية الإسكانية لإجراء بعض التعديلات عليها على أن يتم تقديمها في الجلسة المقبلة.

### في معرض التصميم الهندسي الـ 36

# مشروع «CNC Plant Cellulose Nano- Crystals» فاز بجائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

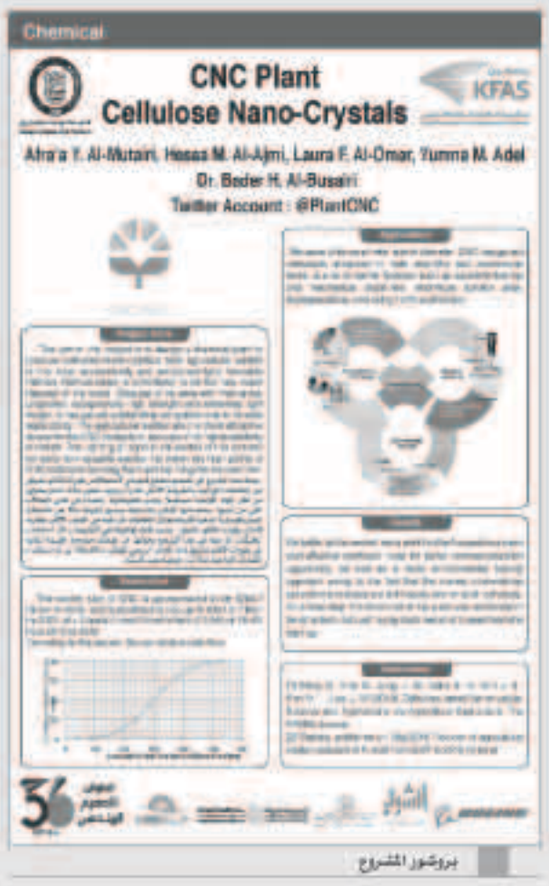

بروشور المشروع

شاركت كل من المهندسات حصة مبارك العجمي ولورا فيصل وبيني عادل وعفراء المطيري بقسم الهندسة الكيميائية في كلية الهندسة والبترول بجامعة الكويت في مشروع CNC Plant Cellulose Nano- Crystals بإشراف الدكتور بدر حسن البصيري، وبهدف المشروع إلى تصميم مصنع كيميائي لإنتاج بلورات النانو سيليلوز من المخلفات الزراعية بالطريقة الأمثل ماديًا وبيئيًا.

والجدير بالذكر ان هذا المشروع على تصنيع بلورات النانو سيليلوز وذلك لما للمادة من تطبيقات متعددة وفي الكثير من المجالات كالمجالات الطبية والفلاتر والمواد البلاستيكية الصديقة للبيئة كما أنها تعتبر مادة فعالة لمنع ترسب الكلس في المصافي ومحطات التحلية، بالإضافة إلى أن أهم مميزات هذا المشروع هو حداثة المادة وظهورها الجديد في الصناعة وقلته، أما العائق للمشروع هو صعوبة عمليات الفصل التي تمت مواجهتها وكثرة الأجهزة لذلك، يحقق تطبيق هذا المشروع نقلة نوعية في القطاع الصناعي لما له من مميزات خارقة وواسعة لاسيما لو تم تطوير عمليات الفصل والاستخراج.

وفي الختام شكرت الطالبات كل من الدكتور بدر حسن البصيري لإشرافه على المشروع وللمهندسين المساعدين وأعضاء الفريق على العمل الدؤوب.